هيكل السوق المالى

إن هيكل السوق المالى هو مجموعة المؤسسات أو القنوات التى ينساب فيها المال الفائض من الأفراد والمؤسسات فى المجتمع وفقاً لسياسة معينة ـ إلى من هم فى حاجة إلى هذه الأموال لفترة من الوقت عن طريق الوسطاء الماليين.

ويشمل السوق المالى:

(١) **سوق النقد**، وتهتم مؤسساته بالإستثمارات والإئتمان قصير الأجل (المصارف التجارية ـ مؤسسات الادخار والاقراض..).

(٢) **وسوق رأس المال**، ويهتم بالمعاملات ذات الأجل المتوسط والطويل (وكلاء الإستثمار ـ شركات التأمين.....) ويشمل:

(أ) سوق الأوراق المالية، ويتعامل فى الأوراق المالية.

(ب) وسوق آخر يتعامل فى غير الأوراق المالية (مصارف إستثمار ـ شركات التأمين على الحياة ـ المصارف الصناعية ـ مصارف التنمية المحلية... إلخ).

ويوضح الشكل التالى (*) أهم أنواع المؤسسات العاملة فى أسواق المال وهى مجموعتين:

الأولى وتشمل المؤسسات التى تعمل فى سوق النقد.

والثانية وتشمل المؤسسات التى تعمل فى سوق رأس المال (مؤسسات عاملة فى سوق الأوراق المالية، ومؤسسات مالية غير عاملة فى سوق الأوراق المالية).

(*) سوق المال فى مصر ـ محاضرة بمعهد الدراسات المصرفية ٩٤/ ٩٥ البنك المركزى المصرى ـ سلامه عدلى اندراوس.

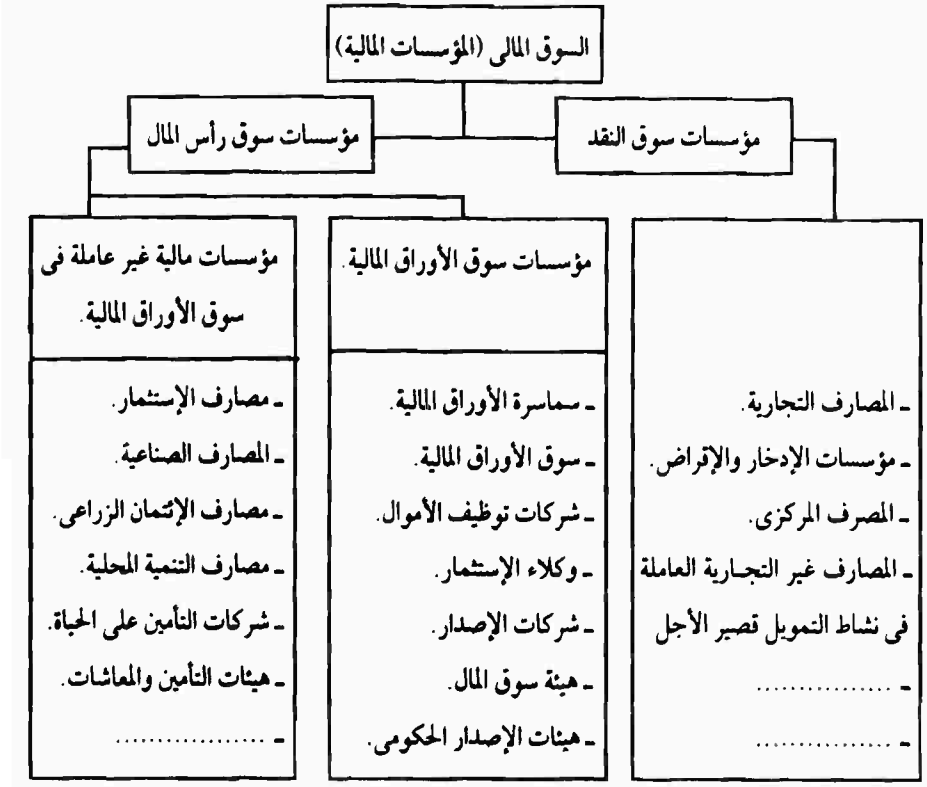

وتحتل الأسواق المالية مركزاً حيوياً فى النظم الاقتصادية الحديثة التى تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص فى تجميع رؤوس الأموال بهدف تمويل خطط التنمية الاقتصادية... وتتمتع الأسواق المالية بأهمية خاصة نظراً لما تزاوله من نشاط، وهى تعتبر إنعكاساً للنظم والسياسات المالية والاقتصادية فى أى دولة.

وكلما كان النظام المالى للدولة متطوراً كلما أدى ذلك إلى تطور النشاط الاقتصادى وتقدمه، ودعم التنمية الاقتصادية التى تعتمد إلى حد كبير على معدل تكوين (تجميع) رأس المال، والذى يعتمد بدوره على معدل الإدخار... ويمكن للمؤسسات المالية أن تؤثر على التنمية الاقتصادية تأثيراً إيجابياً من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات المجمعة على الإستثمارات، وإزالة الإزدواج المالى بين السوق المالى المنّظم والسوق المالى غير المنّظم.

إن السبيل الحقيقى والواقعى للنهوض بأعباء النمو الاقتصادى والإجتماعى بمعدلات مناسبة يقتضى إتخاذ سياسة قومية هدفها تشجيع الإدخار والإستثمار، ومحاولة جذب رؤوس الأموال والمدخرات الأجنبية للمشاركة فى عمليات التنمية المنشودة، ذلك أن تمويل خطط التنمية الاقتصادية يعد من الوظائف الأساسية للأسواق المالية، وإن السماح للسوق المالى بمباشرة نشاطه بالعملات الأجنبية الحرة القابلة للتحويل يؤدى إلى تحويل هذه السوق من سوق محلى إلى سوق إقليمى أو دولى، حيث يمكن لهذه السوق قبول طرح أسهم وسندات المؤسسات والحكومات المختلفة وبالعملات الأجنبية.